



مركز المسبار للدراسات والبحوث

Al Mesbar Studies & Research Centre

الإسلام في أوروبا

إشكاليات الاندماج وتحديات الإرهاب

الكتاب 112 أبريل (نيسان) 2016

كتاب شهري يصدر عن مركز المسبار للدراسات والبحوث

هل يوجد إسلام أوروبي؟ فرنسا أنموذجاً

حميد زناز*

هل يمكن الحديث عن إسلام أوروبي له خصائصه نظراً لعدد المسلمين الذي وصل - حسب آخر الإحصاءات- إلى حوالي (16) مليون نسمة في دول الاتحاد الأوروبي⁽¹⁾، أم يبقى هؤلاء المسلمون الذين يتوزعون على بلدان الاتحاد بنسب متفاوتة، يحملون قيماً دينية غير متجذرة في التراب الأوروبي، ويظلون - إلى أجل غير مسمى- مجرد جيران للفرنسيين والألمان والهولنديين وغيرهم؟ وتالياً لا يمكن الحديث سوى عن «الإسلام في أوروبا» لا عن «الإسلام الأوروبي»؟

(* باحث جزائري.

(1) يبلغ عدد المسلمين الإجمالي في أوروبا حسب موقع «موسليم بوبليشن» حوالي (56) مليون نسمة، والقسم الأوروبي من تركيا. ويشمل الرقم روسيا.

هل يوجد إسلام أوروبي؟ فرنسا أنموذجاً

بكلمات أخرى: إلى أي مدى تجذّر الدين الإسلامي في أوروبا؟ وإلى أي مدى أصبح جزءاً من الثقافة الأوروبية؟ وهل تصالح المسلمون مع قيم الحضارة الأوروبية؟ وهل اندمجوا في المجتمعات الأوروبية وكيفوا معتقداتهم مع قيم الغرب الأوروبي، ومن هنا بات الحديث عن التناقض بين الإسلام والعلمانية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة وغيرها من القيم، مجرد ثرثرة لا طائل منها وأن الإسلام الأوروبي أصبح تحصيل حاصل؟

سنحاول التركيز على الحالة الفرنسية لاعتبارات كثيرة أهمها: كون فرنسا الدولة العلمانية الوحيدة في أوروبا - كما سنرى لاحقاً - علاوة على أنها أهم بلد يتركز فيه المسلمون، إذ يشكلون حوالي (10٪) من مجموع السكان⁽²⁾.

مكانة الدين في أوروبا

يميل كثير من الباحثين العرب، وخصوصاً الإسلاميين منهم، إلى اعتبار أوروبا بأسرها كأرض علمانية أبعد فيها الدين عن المؤسسات وجُرد من كل أدوارهم. ويقارن بعضهم أوروبا بالولايات المتحدة، ويقدمون بلاد العم سام على أنها أرض التدين المتأجج. وإن كان صحيحاً أن الدين يحتل مكاناً مهماً في الولايات المتحدة الأمريكية، فليس من الحقيقة في شيء اعتبار الدين في طريقه إلى الزوال من ربوع أوروبا⁽³⁾. ما هو حاصل في أوروبا هو فقدان الكنائس «الرسمية» لهيمنتها التقليدية، وليس أفول التدين الفردي واندثار الروحانيات. لهذا السبب يمكن النظر إلى أوروبا ليس كفضاء أعيد فيه النظر في البعد الديني، وإنما كفضاء علمنة للمجتمع وللدين معاً؛ إذ تضمن الدول فيه لكل الديانات حق تقديم إجابات روحية وأخلاقية واجتماعية للمواطنين في إطار احترام الإطار القانوني المعلمن.

ويمكن تقسيم العلمانية في أوروبا إلى ثلاث مجموعات كبرى:

(2) ثم تأتي هولندا بنسبة (4.5٪)، ثم النمسا (4٪)، ثم بلجيكا (3.7٪)، وألمانيا (3.2٪)، وعموماً يوجد المسلمون بكثافة أكثر في قلب ما يسمى بـ«القارة العجوز».

(3) Jocelyne, Cesari, « Islam américain, islam européen », Le monde diplomatique, avril 2001.

أ) البلدان التي نجد فيها مؤسسة دينية مهيمنة مدمجة في مجال الدولة، وهي البلدان التي للدولة فيها دين رسمي مثل اليونان والمملكة المتحدة والدنمارك.

ب) البلدان التي تكون فيها الدولة محايدة، ولكنها تعترف بعدد الديانات، كحالة بلجيكا وهولندا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا.

ج) البلد الذي لا يعترف بأي دين رسمي للدولة، وهو فرنسا، وجزئياً فقط؛ لأن ذلك يبقى غير ساري المفعول في منطقة ألزاس / موزيل⁽⁴⁾.

ويمكن التفريق بين تصورين أوروبيين فيما يخص العلمنة أو فصل الدين عن الدولة. أولاً: ذلك المعمول به في البلدان ذات التقاليد الكاثوليكية، والذي يضع الدولة في تنافس مع الكنيسة. وقد أصبح الكيانان منفصلين بدرجات مختلفة. وكان ذلك نتيجة للصراع الذي دار بينهما تاريخياً، وتعتبر الحالة الفرنسية نموذجاً لهذا النمط. وثانياً: نمط العلمنة في بلدان التقاليد البروتستانتية المبني على التعاضد بين الدولة والكنيسة⁽⁵⁾.

الخصوصية الفرنسية

لئن كانت أغلب الدول الأوروبية تؤمن بالتعدد الثقافي والديني، وحتى الانعزالية الإثنية كما هو حاصل في بريطانيا⁽⁶⁾، ولا تطالب المواطنين بالانصهار في إطار قيمي موحد، ففي فرنسا رفض تام لمجتمع التعددية الثقافية⁽⁷⁾، ويرى معظم المفكرين الفرنسيين، كباسكال بروكنر، وميشال أونفري، ولوك فيري، وغيرهم، أن قبول خصوصية ثقافية ما، سواء كانت إسلامية أو غيرها، هو بمثابة تقويض للمجتمع المدني الديمقراطي وقوانينه الأساسية وحقه في الحرية الفردية.

(4) انظر ترجمتنا لكتاب: طارق ماشينو، فرنسا، جمهورية الدراويش، دار الجمل، 2014.

(5) Yves Lambert, « Religion : l'Europe à un tournant », Futuribles, n°277, juillet/août 2002.

(6) موقع أسبوعية لوبوان الفرنسية، 2012/4/13.

(7) Multiculturalisme.

هل يوجد إسلام أوروبي؟ فرنسا أنموذجاً

ما تزال الدولة في فرنسا تؤمن بمواطنة واحدة موحدة تجمعها قواسم مشتركة، وهو ما يسمى عادة بالمجموعة الوطنية. وتصبح مسألة الإسلام شائكة أكثر في فرنسا الراضة أساساً للانغزالية الثقافية، ومطالبة كل المواطنين بالانضواء تحت لواء القيم الجمهورية، التي كثيراً ما تتعارض مع الإسلام السائد على أراضيها. ولذلك تطرح في فرنسا منذ عشرية قضية الأراضي التي فقدتها الجمهورية، والمقصود تلك الضواحي المأهولة من طرف أغلبية مسلمة تضع ثقافتها ومعتقداتها الدينية فوق كل اعتبار. وقد صدر كتاب من تأليف جماعي سنة 2002⁽⁸⁾، حاول الباحثون فيه مناقشة التعارض الميداني بين قيم هؤلاء المستمدة مما يسمى شرعية إسلامية، وقيم المجتمع الفرنسي.

ومما يعقد الأمور أكثر في حالة فرنسا، هو كونها البلد الأكثر علمانية على الإطلاق، وباعتبارها البلد الذي يعيش فيه أكبر عدد من المسلمين - كما ذكرنا آنفاً - ومن المرجح أن يكون متراوحاً بين (4) و(5) ملايين نسمة⁽⁹⁾، لا يعتقدون المذهب نفسه بطبيعة الحال، ولا ينحدرون من بلد واحد ولا يتكلمون لغة واحدة. ومنذ سنة 2003 والسلطات الفرنسية تحاول أن تؤسس لإسلام فرنسي: تكوين الأئمة والمدارس والثانويات، ومحاولة إيجاد ممثل رسمي للإسلام الفرنسي - كما سبق أن ذكرنا - ولكن تبقى النتائج غير مرضية، لا بالنسبة للسلطات الفرنسية ولا في تقدير المسلمين⁽¹⁰⁾.

(8) Les territoires perdus de la République : Milieu scolaire, antisémitisme, sexisme, éd. Mille et Une Nuit, 2002.

(9) يوجد في فرنسا صعوبات كثيرة متعلقة بتعداد الجاليات المسلمة، كان آلان بوير في كتابه «إسلام فرنسا» الصادر سنة 1999 يقدر عدد المسلمين في فرنسا بـ(4155000) وهو الرقم الذي تفنده ميشال تريبالا، المتخصصة في علم الإحصاء - أيضاً - وتقدم رقماً آخر هو (3700000). أما وزير الداخلية الفرنسي الحالي برنار كازنوف فيقدم رقم (5) ملايين (انظر جونس برنابوم، صمت مطبق، اليسار أمام الجهادوية، لوساي 2015، ص 42). وتأتي الصعوبة من القانون الفرنسي الذي يمنع إجراء أي إحصاء أو عد يشير إلى الانتماء الديني والعقائدي بشكل عام. ويبقى الأمر في عداد الممنوع، سواء استند إلى تصريح المعني أو تقدير السلطات العمومية أو غيرها. وآخر إحصاء وطني رسمي متعلق بالعقيدة الدينية كان سنة 1872.

(10) يُقال إن مسلمي أوروبا أقرب إلى الحداثة وأكثر انفتاحاً على مبادئها وقبولها. ما رأيكم في هذا الطرح؟ عن هذا السؤال الذي طرحه موقع «إسلام مغربي»، يجيب المفكر الفرنسي المغربي الأصل، إمام مسجد بوردو بفرنسا بما يلي: «لا أظن. بالعكس عندي نظرية أخرى، أنا أخاف أن يكون التخلف العميق في مسلمي أوروبا؛ لأنهم لا يعون أنهم في حضارة. هم في عالم ذهني منغل، مندمجون جسدياً، ولكن وجدانياً هم غير موجودين في الغرب أصلاً. وهم من اختار هذه الوضعية بسبب الخطاب الديني الذي أخرجهم عن أوضاعهم، فأسهم الإنترنت وتأثير الدعاة الذين يأتون إلى هناك (فرنسا والغرب) فيخرجونهم عن أوضاعهم. لقد صار الدين يخرج الناس عن واقعهم.

فرنسة الإسلام أم أسلمة فرنسا؟

يمكن أن نستنتج مما سبق أن ليس هناك نمط قانوني واحد في إدماج الديانة الإسلامية في أوروبا، وإنما توجد أدوات متعددة تختلف من بلد إلى آخر، وهي -في أغلبها- من إنجاز المسلمين المقيمين في أوروبا، من خلال تفاوضهم مع السلطات العمومية في كيفية وجودهم الجماعي. وتدل التجارب في الميدان على أن عملية مأسسة الإسلام في أوروبا قد استحوذت على معظم الطاقات، وذلك حتى على حساب القراءة السوسيولوجية لظاهرة الاندماج، اندماج المسلمين في المجتمعات الأوروبية. وإذا ركّزنا على الحالة الفرنسية -مثلاً- سنجد أن انشغال السلطات السياسية في محاولة إيجاد مَحاور يمثل مجموع المسلمين في فرنسا، قد بدأ سنة 1990 مع وزير الداخلية السيد بيار جوكس الذي أنشأ «مجلس التفكير حول الإسلام في فرنسا»⁽¹¹⁾، وتوالى المحاولات تحت مسمى آخر ابتداء من سنة 1999 مع وزير الداخلية جان بيار شوفانمون، ثم دانيال فايون، إلى أن تم تأسيس «المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية» سنة 2003 بمساندة قوية من نيكولا ساركوزي وزير داخلية فرنسا آنذاك. ولكن هل استطاع هذا المجلس وغيره من الجمعيات والمساجد والمراكز الثقافية الإسلامية المعتمدة في فرنسا، التي تنشط بحرية، أن تفرّخ إسلاماً فرنسياً، ذلك الذي يتوافق مع قيم الجمهورية الفرنسية وعلمانياتها؟ وهل انبثق عن ذلك الوجود الإسلامي المكثف قراءة جديدة، وتأييل للنصوص يتماشى مع المجتمع الفرنسي المعلمن؟ أم إن هذه المؤسسات الإسلامية تعمل ولو دون وعي منها مثل الأصوليين في أوروبا عموماً ليس على أوربة الإسلام، وإنما على أسلمة أوروبا، أو بالأحرى أن تفرض عليها رؤيتها وقراءتها للإسلام؟

فهل هناك بوادر اجتهاد فكري جاد أو مراجعات حاسمة قادرة على السير في

هذا مع العلم أن كثيراً من المسلمين هناك مندمجون في المجتمع، ومنخرطون فيه، ويسهمون في بنائه، ولكن هؤلاء لا نسمع عنهم بقدر ما نسمع عن القلة القليلة التي تحدث اضطرابات في المظاهر والسلوكيات، وتربك أعراف المجتمع الذي -وإن كان لا تكياً- فإن له جذوراً وتاريخاً كاثوليكياً. انظر: موقع إسلام مغربي، على الرابط التالي:

www.islammaghribi.com

(11) CORIF (Conseil de réflexion sur l'islam de France).

اتجاه توطين الإسلام في بلد اللاتينية؟ يمكن إيجاد عناصر إجابة في مناقشة مسائل أربع نراها جوهرية: الفردية، حقوق الإنسان، المساواة بين الجنسين، حرية العقيدة.

أزمة الفردية

من خصوصيات الحداثة الأوروبية أنها وضعت الفرد في المركز، وبما أنه كذلك، فالفرد ليس شيئاً، وإنما هو شخص قادر على المعرفة، على امتلاك نفسه ووهب ذاته بكل حرية، والدخول في علاقات مع أشخاص آخرين. وهو ما أصبح يعرف باستقلالية الفرد (ذكراً أو أنثى) مع الحداثة الأوروبية، إذ بات يتمتع بحقوق سياسية وقانونية يصعب إيجاد نظير لها في الثقافات الأخرى، إن لم تكن تتناقض معها تماماً، كما هو حاصل في الثقافة الإسلامية. فإلى اليوم لا يمكن الحديث عن فرد ولا مواطن بالمعنى الحقيقي العصري في كل البلدان العربية والإسلامية، إذ لا تزال «الأنا» غارقة في «النحن». وما يدل على أرباك العلاقة بين الفرد وفرديته، وما يدل على ما يعتمل في عمق البسكولوجية الإسلامية، أن ترى أغلب الناس يعتذرون قائلين: «وأعوذ بالله من كلمة أنا»، حينما يفرض عليهم موقف ما الحديث عن أنفسهم، أو حتى عند التلفظ سهواً بأنواتهم. فالمجتمعات العربية تبجل العشيرة والقبيلة والعائلة، ولا تعترف بالفرد ككيان ذاتي حر إلا نادراً. وانطلاقاً من هذه الذهنية، يعتبر كل سعي لإثبات وجود خارج المعيار الثابت خيانة. وهو ما تستسخه الجاليات العربية الإسلامية في أوروبا. وهكذا نجد المؤسسات الاجتماعية الإسلامية في الغرب عموماً، وفي فرنسا على وجه الخصوص، تعمل مجتمعة على إغراق الواحد في «الكل»، وخنق كل من يحاول التعبير والخروج عن النمطية السائدة⁽¹²⁾. فليس من السهل التخلص من ضغط البنى التقليدية، التي ترفع من شأن الجماعة على حساب الفرد.

(12) انظر كتاب نادية غيروس «الله أكبر والجمهورية كذلك»:

Nadia, Guirous, Allah est grand la république aussi, JC Lattès, 2014

وهو صرخة ضد كل الذين يتقوقون حول أنفسهم، غير القادرين على التكيف مع موطنهم الجديد، الذين يحضرون الأرضية للتعصب والعنف.

يحاول الفقه المهيمن المستورد من البلدان الأصلية للمسلمين جاهداً، تطويق الفرد المنحدر من أصول إسلامية بالممنوعات، ومصادرة إرادته بإذابته في إرادة المجموع الديني الإثني، وإبعاده من الاندماج في المجتمع، «الكافر» في رأي الفقهاء الانعزاليين الذين يسيطرون على المشهد الديني الإسلامي في فرنسا. ينهج رجال الدين الذين ترسلهم بلدانهم في بعثات دينية والمتأسلمون نهج رجال الدعاية والإشهار، فهم يحاولون تهديم الهويات الذاتية لتشكيل القطعان التي يسهل توجيهها، لتصبح الأنا غريبة في عقر ذاتها، توجهها قوى خارجة عنها، تملئ عليها ما يجب وما لا يجب. وهكذا لا يصبح الإنسان فرداً حراً مسؤولاً، بل مجرد عنصر يأتُم بأمر الجماعة الضاغطة. وكثيراً ما يكبت الشبان المحبوسون ثقافياً غضبهم، والانكفاء على ذواتهم جراء ضغط التراتبية الصارمة التي تطبع الأسرة العربية المسلمة، والمتأسلمة على وجه الخصوص، والتي تحرمهم من التعبير عن غضبهم واستفراغه، ولا ينتظر بعضهم سوى تفريغ ذلك الحنق في أول فرصة سانحة، وهو ما يستغله الإرهابيون في الوقت المناسب، كما يحدث في بلجيكا وفرنسا وغيرهما.

إلى أي حقوق إنسان ينحاز المسلم في أوروبا؟

أين يتموقع المسلمون الموجودون في أوروبا - وفي فرنسا على وجه الخصوص - من مسألة حقوق الإنسان الكونية؟ وبالضبط: كيف يتعاملون مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر يوم 10 ديسمبر (كانون الأول) 1948؟ لقد صادقت معظم الدول الإسلامية - ما عدا اليمن والمملكة العربية السعودية - على الوثيقة العالمية، كما صادقت على النصوص المماثلة اللاحقة المتعلقة بالثقافة والمجتمع والحقوق المدنية والسياسية المعتمدة يوم 16 ديسمبر (كانون الأول) 1966 من طرف منظمة الأمم المتحدة، إلا أن البعض أبدى بعض تحفظات، بل إن أغلب الدول الإسلامية التي وافقت رسمياً على الوثائق الدولية المذكورة، لم تكيّف تشريعاتها وفق مبادئ تلك الوثائق، وذلك لتعارضها مع مبادئ الشريعة الإسلامية أو ما يعتقدون أنه كذلك. ولتسجيل الخصوصية الإسلامية، صاغت الهيئات الممثلة للعالم الإسلامي وثائق خاصة به أهمها:

هل يوجد إسلام أوروبي؟ فرنسا أنموذجاً

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الإسلام، والذي حرّره المجلس الإسلامي لأوروبا، وكان الإعلان عنه بمقر اليونسكو في باريس سنة 1981.
- إعلان حقوق الإنسان في الإسلام المعتمد سنة 1990 من طرف منظمة المؤتمر الإسلامي، والتي تضم (57) دولة عربية وغير عربية⁽¹³⁾.
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان المصادق عليه سنة 1994 من طرف الجامعة العربية (22 دولة).

كل هذه المواثيق الموازية زرعت نوعاً من الغموض، وبات من الصعب على المسلم المقيم في الغرب الموازنة بين ما تقوله فلسفة حقوق الإنسان في الغرب، وما تقوله الهيئات الإسلامية. فلئن اعترفت الوثائق العربية الإسلامية بكل المبادئ الكونية كـ«الحرية والكرامة والمساواة» إلا أنها طبعتها بالطابع الإسلامي أو تم أسلمتها. وهكذا نقراً في ديباجة إعلان منظمة المؤتمر الإسلامي: «وإيماناً بأن الحقوق الأساسية والحريات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين، لا يملك أحد -بشكل مبدئي- تعطيلها كلياً أو جزئياً، أو خرقها أو تجاهلها في أحكام إلهية تكليفية أنزل الله بها كتبه، وبعث بها خاتم رسله، وتمم بها ما جاءت به الرسالات السماوية وأصبحت رعايتها عبادة، وإهمالها أو العدوان عليها منكراً في الدين، وكل إنسان مسؤول عنها بمفرده، والأمة مسؤولة عنها بالتضامن». فالحقوق لا يجب أن تخرج عن تعاليم الشريعة، تقول المادة (24) من هذا الإعلان: «كل الحقوق والحريات المقررة في هذا الإعلان مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية».

وتؤكد المادة (25) -رأساً- أن الشريعة هي المرجع الوحيد لشرح وتأويل أي بند من بنود هذا الإعلان: «الشريعة الإسلامية هي المرجع الوحيد لتفسير أو توضيح أي مادة من مواد هذه الوثيقة».

(13) انظر بنود الإعلان كاملة على الرابط التالي:

<http://www1.umn.edu/humanrts/arab/a004.html>

ويظهر جلياً أن المبادئ الكونية تُعطل حينما يتعلق الأمر بمعالجة الحقوق حالة بحالة. وعلى سبيل المثال، يمكن ذكر قطع يد السارق والسارقة، وجلد الزاني والزانية، وغيرهما من التشريعات المستمدة من الشريعة، والتي تتناقض تماماً مع الوثيقة الكونية لحقوق الإنسان. فكيف يوفق المسلمون الموجودون في الغرب بين معتقداتهم وفلسفة هذا الغرب الاجتماعية والقانونية الحديثة، وهم لم يقطعوا بعد ارتباطهم القوي ببلدانهم الأصلية وعاداتها ومعتقداتها القديمة؟

المساواة بين الجنسين

تستورد الجاليات المسلمة إلى قلب أوروبا بعض السلوكات والتقاليد التي لا تتلاءم مع ثقافة المجتمع الغربي المضيف؛ وأهم مثال على ذلك تزويج القاصرات رغم أنوفهن في فرنسا وألمانيا وغيرهما، وقد تحدثت الصحف حتى عن جرائم شرف في برلين وغيرها من العواصم الأوروبية. سنة 2004 نشرت مجلة دير شبيغل الألمانية الشهيرة ملفاً مثيراً حول المعاملات السيئة والتعذيب، ومختلف الاعتداءات التي تتعرض لها أئوف النساء المسلمات، من طرف أفراد عائلاتهن في ألمانيا. ففي بعض الأحياء الخاصة بالأجانب من ذوي الأصول الإسلامية، لا يطبق دستور البلاد، وإنما تطبق الشريعة الإسلامية كما يفهمها أئمة الحي بطبيعة الحال. وقد وصفت نكلا كيلك (الكاتبة الألمانية ذات الأصل التركي) في تحقيق نشرته في كتاب تحت عنوان «الخطيئة المستوردة»⁽¹⁴⁾ ذلك العالم المغلق الذي يعيش فيه أبناء جلدتها الأتراك في ألمانيا، والذي نقرأ فيه عن الشابة إمين التي تكره الألمان، وعن شازي التي تقول: «نستطيع أن نعيش هنا جيداً دون التفكير في الآخرين. يتوافر لدينا كل شيء هنا، ولنسنا في حاجة إلى الاختلاط بالألمان». وفي فرنسا صدرت عشرات الشهادات في كتب تروي فيها فتيات من أصول إسلامية تجربتهن المريعة مع ثقافة الوالدين

(14) عالمة اجتماع ألمانية مسلمة من أصل تركي، ومن الشركس تحديداً، نكلا كيلك، تعرف جيداً وربما أكثر من غيرها، الرهانات الحقيقية لتلك الطريقة التي تعامل بها النساء، ضمن إطار التقاليد الإسلامية، وعلى وجه التحديد التقاليد التركية-العثمانية. معرفة كانت ثمرة دراسات ميدانية طويلة، (أكثر من «50» مقابلة مع خطيبات مستوردات، والمقصود الشابات اللواتي يؤتى بهن من تركيا لتزويجهن مع شبان أترك في ألمانيا). بالإضافة إلى تجربتها الخاصة المؤلمة وتجربة عائلتها. كل هذا جعل من كتابها شبه مرجع في النقاش حول اندماج المسلمين في ألمانيا، إذ اعتبر في ألمانيا وأوروبا عموماً كمساهمة مهمة في النقاشات حول مسألة الاندماج في أوروبا.

الوافدين من المغرب أو الجزائر أو تونس، وبعض البلدان الأفريقية ذات الأغلبية المسلمة كمالى والسنغال. ومن فرنسا تصدر شابة كتاباً تحت عنوان «زوجني غصباً عني» نقرأ فيه: «كان عمري (20) سنة وكنت أحلم بزواج عن حب»، تكتب ليلي، قال لي أبي: «هذا هو ولا أحد غيره. بكيت وتضرعت حتى آخر لحظة، وفي النهاية قلت نعم مضطرة». وتقول عن أبيها: «لقد روضني على الطاعة والخضوع». وتضيف أن المسلمين في فرنسا يعتبرون المرأة عاهرة إذا خرجت ودخنت حتى لو كانت بالغة ومتزوجة. أما عن حياة أمها فتقول: «في سنواتها الأولى في فرنسا كانت ترى حياتها تمضي من خلال نافذتها في الطابق الثالث. فلم تكن تغادر بيتها إلا عندما تذهب للمستشفى للولادة»⁽¹⁵⁾.

أما المغنية جورا (ذات الأصل الأمازيغي الجزائري) التي كونت فيما بعد الفرقة الأمازيغية الشهيرة «جرجرة»، فقد حكمت عليها عائلتها بالقتل؛ لأنها فضلت العيش مع شاب فرنسي وأنجبت منه ولداً خارج الزواج، وقد تعرضت لمحاولة قتل سنة 1987 بباريس، نجت منها بأعجوبة، وسردت قصتها كاملة في كتاب تحت عنوان «حجاب الصمت»⁽¹⁶⁾، وهو شهادة دالة على الصعوبة التي يجدها الكثير من المسلمين في التأقلم مع الحياة في فرنسا. ومن هنا فلا يجب اعتبار مثل تلك القصص التراجيدية من الأمور الهينة؛ إذ في ضوئها تتحدد نظرة الأوروبيين إلى المسلمين، واندماج ديانتهم في النسيج الثقافي الأوروبي. فالزواج المفروض من طرف العائلات المسلمة، أو المرتب بينها، سواء مس الشبان أو الشابات، هو من الأعراض التي تدل على مواجهة سياسية وثقافية ودينية حتمية تمس أسس الديمقراطية الفرنسية والأوروبية عموماً.

يعتبر الرجل في الإسلام المنتشر في العالم العربي والإسلامي، أو بين المسلمين في الغرب، أعلى قيمة من المرأة استناداً إلى تفسير وتأويل كثير من الآيات والأحاديث. ويتجلى ذلك سلوكاً في مسألة تعدد الزوجات، التي كثيراً ما أسالت الحبر في فرنسا،

(15) Leila, Mariée de force, Oh éditions, 2004, p16.

(16) Djura, le voile du silence, Michel Lafon, 1990.

حيث يرفضها المجتمع الفرنسي رفضاً مطلقاً، وقد عالجت المحاكم الفرنسية كثيراً من حالات التعدد، على الرغم من تحايل المخالفين على القانون الفرنسي والأوروبي، عن طريق الزواج العرفي من أكثر من واحدة، أو تقديمهن كقربيات. ولكن ما يعقد الأمور أكثر بين المسلمين والمجتمع الفرنسي، وربما ما يؤثر سلباً على اندماجهم، ليس ارتداء الحجاب والجلباب، إذ تم منع الأول في المدارس والثاني في الفضاء العام، وإنما ما لا يمكن أن تطاله يد القانون هو عدم سماحهم للنساء المسلمات بالزواج من غير المسلمين، في حين أن الذكور المسلمين بإمكانهم الزواج من غير المسلمات، وهذا ما لا يفهمه الفرنسيون، وقد سألنا عن الأمر مرات عديدة، وفي أكثر من محاضرة: لماذا يشترط على الرجل غير المسلم أن يدخل الإسلام كي يسمح له بالزواج من مسلمة، بينما يتزوج الرجل المسلم من غير المسلمة دون أن يضطر لتغيير ديانته؟

حرية العقيدة

نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948 في بنده الـ(18) على أن: «لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته، وحرية الإعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتها سواء، أكان ذلك سراً أم مع الجماعة»⁽¹⁷⁾.

ولئن غدت حرية الضمير حتى في ما يتعلق بمسألة الدين حقاً مطلقاً بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية، والتي اعترفت بها علناً المجموع الفاتيكاني الثاني⁽¹⁸⁾، فما تزال الثقافة الحقوقية الإسلامية تقليدية في هذا الباب، ولا يزال مفهوم الردة قائماً، ولا يتوقف أئمة المساجد في فرنسا عن التشديد في خطبهم على أن الإسلام هو الدين الذي غرسه الله في الطبيعة البشرية، وهو مبدأ يؤكد إعلان منظمة المؤتمر الإسلامي سالف الذكر في بنده الـ(10): «الإسلام دين الفطرة». وكل ذلك يصب

(17) انظر نص الإعلان كاملاً على هذا الرابط التالي:

<http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

(18) انظر نص الإعلان كاملاً على هذا الرابط التالي:

<http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

في صعوبة تغيير الدين بالنسبة للمسلمين في فرنسا. وتجدر الإشارة إلى حادثة دالة وقعت في شمال فرنسا سنة 2002، ولم تُسل من الحبر الكثير -آنذاك- ومفادها أن فرنسياً من أصل مغربي متزوج من فرنسية، وكان الرجل غير مؤمن ولا يمارس أية ديانة، وترك وصية إلى زوجته أوصى فيها بأن يتم حرق جسده بعد وفاته، وألا يدفن على الطريقة التقليدية. ولكن بعد وفاته، وقبل ساعة من موعد حرقه، وصل فاكس من قنصلية المملكة المغربية بمدينة بوردو إلى مقر بلدية نيور مقر سكنه، مذكراً أن الدين الإسلامي يحرم حرق جثة المسلم الميت. ولم يفهم الموظف بأية صفة تتدخل القنصلية المغربية، فالرجل المتوفى فرنسي الجنسية، وزوجته الفرنسية هي صاحبة الحق في تنفيذ إرادة زوجها، الذي لم يكن من أتباع الديانة الإسلامية، ولم يكن يمارس طقوسها! وليس هذا فحسب، بل في الوقت نفسه هجم حوالي (100) شخص على الكرماتوريوم (Crematorium) (المكان المخصص لتحريق الأموات) وتمكنوا من توقيف ترميد جثة الرجل، مستعملين كل طرق التعنيف، كما يقول تقرير مسؤول المركز. واستغربت أرملة الرجل ولم تفهم شيئاً مما يدور حولها، وقد اضطرت أمام الضغوط التي كانت من أناس كان أغلبهم غرباء عن المدينة، بل ليسوا مغاربة في أغلبهم، وكان من بينهم أئمة، أن ترضخ لهم. وقد أصدرت قنصلية المملكة المغربية بياناً برّرت فيه تدخلها، جاء فيه أن المغربي يبقى دائماً مغربياً ومسلماً⁽¹⁹⁾.

لئن كان من غير الصواب القول بأن قوانين كل الدول الإسلامية تسمح بقتل المرتد، فإن هذا الفهم متجذر في الذهنيات إلى درجة أنه من الممكن لفتوى صادرة من إمام أو داعية متشدد في فرنسا -وهم كثيرون- أن تؤدي إلى جريمة قتل، كما فعل محمد مراح حينما قتل جندياً فرنسياً من أصول إسلامية، بدعوى أنه ارتد بسبب انضمامه إلى الجيش الفرنسي.

الإسلاموية: انعزالية ثقافية

لتعميق النقاش، اتصلنا بالكاتبة والإعلامية الفرنسية الشهيرة، كارولين

(19) Liberation 13/02/2002.

فوريست (Caroline Fourest)⁽²⁰⁾، المهتمة بالشأن الإسلامي في أوروبا عامة وفي فرنسا بوجه خاص، وطرحنا عليها السؤال مباشرة: هل تعتقد بوجود إسلام أوروبي؟ فكانت إجابتها وتحليلها كالتالي:

«نجد في أوروبا إسلامات بقدر ما يوجد مسلمون. بمعنى أنه: يوجد إسلامات أوروبية وليس إسلاماً واحداً. هناك إسلام الآباء المعيش كإرث ثقافي هادئ ومطمئن. ويوجد إسلام سياسي وعدواني يحمله ويدعو إليه شبان يبحثون عن المغامرة والمواجهة والتحدي. ومع الأسف، ترتبط أشكال التعبير الأكثر بروزاً والمطالبة بالحقوق بتصور واحد، هو التصور المحافظ، الذي يمثله المجلس الأوروبي للإفتاء. وهو مجلس يضم «علماء»، أقرب أيديولوجياً إلى جماعة الإخوان المسلمين، وتحت وصاية يوسف القرضاوي. وتالياً يجد هذا المجلس نفسه تابعاً لداعية مصري تدعّمه قطر. وهو الذي يقول للمسلمين الأوروبيين الذين يدورون في فلك اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، والإخوان المسلمين بشكل عام، كيف يجب أن يعيشوا في أوروبا! وهو ما يؤدي إلى سلوكيات لا متسامحة، غريبة عن المجتمع الأوروبي، ينتج عنها احتكاك واستفزاز ويقابلها الاستهجان والرفض. علاوة على أن هذا المجلس يتجاهل تأويل المدارس الفقهية الكثيرة والإضافات الروحية التي يمكن أن يقدمها الإسلام الصوفي. ويتمادي في نشر إسلام ذي شكل سياسي حاد ومستعمل كوسيلة للوصول إلى الهيمنة. وشيئاً فشيئاً بدأت هذه المناورات والتلاعبات تزج المسلمين الأوروبيين، فنرى بعضهم يعتقدون الإسلام الصوفي، ليتجنبوا استفزازات المنظمات التي تقلق مواطنيهم، والممولة من الخارج، للحديث باسم الإسلام. وخصوصاً حينما يدركون أن تلك المنظمات ودعاتها الذين يقدمون على أنهم «معتدلون» هم من الإخوان المسلمين، والذين ينتهجون خطاباً مزدوجاً خطيراً كالأخوين رمضان: طارق

(20) كارولين فوريست من أهم الإعلاميات الفرنسيات، كاتبة سيناريو ومديرة مجلة بروشوا، كتبت عموداً بجريدة لوموند لمدة (5) سنوات، كما درست مدة أربع سنوات في جامعة العلوم السياسية الشهيرة بباريس. نالت كتبها جوائز كثيرة من بينها الجائزة الوطنية للعلمانية، وجائزة الكتاب السياسي. وهي اليوم عرضة لعنف اليمين المتطرف والإسلاميين والمتطرفين الكاثوليك، وقد تم الاعتداء عليها ومنعها من إلقاء محاضرات من طرف هذا الثلاث العنيف. نشرت مؤلفات كثيرة لافتة حول اليمين المتطرف والأصولية، من أهمها: (La laïcité à l'épreuve des intégrismes juif, chrétien et musulman) «العلمانية على محك الأصوليات: اليهودية، المسيحية والإسلام»، (Frère Tariq : Discours, stratégie et méthode de Tariq Ramadan) «الأخ طارق: استراتيجية ومنهج طارق رمضان»، (La Tentation obscurantiste) «الإغواء الظلامي».

وهاني. فمن جهة يتحدثان عن المواطنة، ومن جهة أخرى يتفهمان، بل يبرران أفعال المتطرفين الذين يعتقدون على البلدان الأوروبية. وهذا الأمر يخلف أضراراً فادحة في الرأي العام الأوروبي؛ إذ سيعتقد الأوروبيون ويقولون بينهم وبين أنفسهم: «إذا كان هذا هو الإسلام المعتدل، فإن كل الإسلام هو منافق إذن». ولحسن الحظ، «يوجد أئمة لهم الجرأة على مواصلة تجسيد إسلام الآباء الهادئ، الأكثر حكمة ومعرفة وسلاماً، وغير الملتبس بالسياسة، والذي لا علاقة له بالعدوانية. ولكن هؤلاء يهتمون بالخيانة، أو يُنظر لهم على أنهم مسلمون مزيّفون من طرف المتطرفين. وهذا يسيء كثيراً إلى صورة الإسلام في أوروبا».

هل في الأفق اجتهاد فرنسي؟

لا يمكن نكران وجود مبادرات رسمية وفردية تحاول أن تجذّر الإسلام في فرنسا من الناحيتين، التنظيمية والفكرية، بغية إعطائه نكهة فرنسية، حتى وإن بقي ذلك محتشماً.

فمن ناحية التنظيم وبغض النظر عن الأهداف السياسية لكل من اليسار واليمين، بذلت السلطات الفرنسية جهوداً معتبرة، واتخذت إجراءات كثيرة بغية الوصول إلى ظهور إسلام فرنسي، وأولها تكوين رجال دين مسلمين من البلد، وإنشاء تخصصات في الجامعات الفرنسية ومعاهد خاصة لتكوينهم الديني، ليكون متوائماً ومنسجماً مع قيم المجتمع الفرنسي، وعلى الخصوص علمانيته. كما عملت - كما سبق أن ذكرنا - على إيجاد هيئة تمثيلية للمسلمين في فرنسا، لقطع الطريق على كل من ينصب نفسه متحدثاً باسم المسلمين الفرنسيين، ولوضع حد للمناهج المقررة في تلك المعاهد الإسلامية الخاصة الممولة من طرف بلدان أجنبية. وقد أصبح مقلقاً أن يكون أغلبية الأئمة الذين ينشطون في مساجد فرنسا من الأجانب وأغلبهم لا يتحدثون لغة البلد الذي يعيشون فيه، والذي يجهلون تاريخه الثقافى والسياسي.

ومن الناحية الفكرية، حاول بعض المفكرين المسلمين الذين يعيشون في فرنسا

تقديم قراءات جديدة لتعاليم دينهم بما يتناسب مع الحياة في هذا البلد⁽²¹⁾، والتفكير في الإسلام في محيط معلمن. ومن بين هؤلاء إمام مسجد بوردو طارق أوبرو، وهو من القلائل الذين يمثلون الجناح الليبرالي في اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، والذي اشتهر بما يطلق عليه «فقه الأقلية» كطريق للتكيف مع الثقافة الأوروبية. ولكن تساءل كثير من نقاده عما سيقترحه الإمام أوبرو عندما يصبح الإسلام أغلبية في أوروبا مثلاً. وقد ذهب البعض إلى القول بأن «فقه الأقلية» الذي ينادي به الإمام ما هو سوى تطبيق لمبدأ من المبادئ الجيو-سياسية الإسلامية القديمة، وهو «دار الصلح» حيث ينبغي قبول التعايش حينما لا يسمح تكافؤ القوى بإخضاع «دار الحرب». ولكن هل يمكن اتهام شخص مثل الإمام أوبرو بالتقية، وهو الذي أكد مراراً عبر وسائل إعلام كثيرة أن أهم شيء في الإسلام هو الإيمان، وأن الباطن هو كل شيء، وأن الرجال والنساء لا يخلصهم يوم الحساب لا لحاهم ولا سواد حجابهن، وإنما يكون الثواب لمن يملكون قلوباً طاهرة. ويؤكد أن يومذاك لا تنفع المظاهر⁽²²⁾. وينظر إلى الإسلام نظرة روحانية إذ يقول: إن في القرآن (6236) آية، نجد (150) منها فقط تعالج القانون والعبادات. وهو شيء قليل مقارنة بالحجم الباقي العظيم الذي اهتم بالميتافيزيقا: الله، الإنسان، الكرامة، البعث... إلخ. كما يرى أن ليس كل شيء في القرآن مطلقاً، ويدعو الإمام المفكر إلى طرح الأسئلة التي لم تطرح بعد، والمتعلقة ببعض المناطق التي لم تستغل بعد، ولم تُطور في القرآن: كيف يمكن إدخال الآخر، غير المسلم في الفقه؟ كيف يمكن أن يكون وضع غير المسلم؟ وما نتائج ذلك من الناحية الأخلاقية⁽²³⁾؟

ويمكن في هذا الإطار ذكر مفكر إسلامي آخر هو صهيب بن شيخ، الذي يعتبر نفسه من أتباع علي عبدالرازق، وقد دافع عن فكرة توافق الإسلام والعلمانية في أطروحته الجامعية، التي نشرت في كتاب فيما بعد، تحت عنوان «ماريان والرسول،

(21) انظر محاولات الأخوين بن شيخ ورشيد بن زين وعبد الوهاب مداب ودنيا بوزار عبد الوهاب بيدار والإمام شلفومي وغيرهم.

(22) انظر آخر كتبه:

Tarek Oubrou. ce que vous ne savez pas sur l'islam. Fayard. 2016

طارق أوبرو، إمام في فرنسا.. رسالة ووظيفة، ترجمة سعيد بنسعيد العلوي، دار جداول للنشر والترجمة، 2013.

(23)Paris Match le 24/11/2015.

لكن تبقى المحاولات الرامية إلى تكييف الإسلام مع الحداثة الفرنسية مربكة ومحدودة، كي لا نقول نخبوية، لم تستطع الوصول إلى عدد كبير من مسلمي فرنسا بسبب احتلال المكان من طرف جماعة الإخوان المسلمين، التي تغلغت بين مسلمي فرنسا منذ أكثر من أربعين سنة، وهو ما يبدو جلياً في أول انتخابات حرة في تونس، حيث فازت حركة النهضة بأغلبية المقاعد المخصصة للتوانسة في فرنسا، علماً أن غالبية هؤلاء يحملون الجنسية الفرنسية أيضاً. ويمثل الإخوان المسلمون -اليوم- في فرنسا «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» الذي تأسس سنة 1983 والمسيطر على الجزء الأكبر من المساجد في فرنسا، وقد وجهت المناضلة ليديا غيروس ذات الأصول الجزائرية والناطقة الرسمية السابقة لحزب نيكولا ساركوزي «الجمهوريين»، رسالة مفتوحة إلى وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس، طالبت فيها بمنع هذا التنظيم الإخواني من النشاط؛ باعتباره شبه حزب يسهم في نشر الفكر المتطرف لدى الشباب الفرنسي ذوي الأصول الإسلامية⁽²⁵⁾. وهو الشيء الذي يؤكد القيادي السابق في هذا التنظيم: محمد اللوزي، في كتاب / شهادة صدر أخيراً بالفرنسية تحت عنوان: *Pourquoi j'ai quitté les frères. Musulmans Retour éclairé vers un islam apolitique* (لماذا غادرت الإخوان المسلمين، عودة مضيئة إلى إسلام لا سياسي)⁽²⁶⁾، ويقصد بالإخوان «اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا» وهو واجهة الإخوان في هذا البلد، حيث كان لويزي مناضلاً بين صفوفه لمدة (15) سنة. ولا يتردد الإخواني الفرنسي السابق في القول لجريدة لوفيغارو الفرنسية: إن الاختلاف بين الإخوان والمتطرفين الآخرين هو اختلاف في الدرجة، اختلاف في درجة التطرف، ليس في طريقة التفكير. ويضيف شارحاً: «إن نظرنا إلى رسائل حسن البنا المتعلقة بالجهاد -مثلاً- والتي تعد القاعدة الأساسية لتكوين الإخوان في فرنسا أو غيرها

(24) Sahib Bencheikh, Marianne et le prophète, l'islam dans la France laïque, Grasset, 1998.

(25) <http://www.valeursactuelles.com/politique/lydia-guirous-a-valls-il-faut-interdire-luoif-en-france-59106>

(26) Mohamed Louiez, Pourquoi j'ai quitté les frères, Musulmans Retour éclairé vers un islam apolitique, éd. Michalon, 2015.

من الدول، لأدركنا حجم التطابق بين ما يُبشر به حسن البناء، والمكون الأيديولوجي الأساسي -اليوم- لدى (داعش)، أو القاعدة. هي النصوص العنيفة نفسها، المصطلحات الدموية نفسها، والوصايا والقواعد السلوكية والفكرية والعقائدية نفسها، التي تنتهي باللجوء إلى العنف والإرهاب والدم». وبسبب الفشل المستمر منذ أكثر من (8) عقود في السيطرة على العالم العربي، وضع الإخوان -حسب محمد اللوزي- كل جهودهم من أجل بسط هيمنتهم على أوروبا وتأصيل كيانهم باستقطاب أجيال من أبناء الهجرة، أو من الأوروبيين أنفسهم، وذلك في إطار خطة الخلايا ثم المجتمع والحكومة وغيرها، وهو ما يجعل أوروبا في نهاية المطاف قابلة للضم إلى الدولة الإسلامية المنتظرة⁽²⁷⁾.

لا يمكن -أيضاً- أن نغفل الدور المؤثر الذي لعبه في فرنسا حفيد حسن البناء: طارق رمضان، في نشر فكر ديني من طريق الكتيبات والتسجيلات والمحاضرات هو مناقض لما يدعو إليه الإمام طارق أوبرو وصهيب بن شيخ. ففي كتابه (Les musulmans dans la laïcité: Responsabilités et droits) «المسلمون في العلمانية، مسؤوليات وحقوق المسلمين في المجتمعات الغربية»⁽²⁸⁾، لم يفعل طارق رمضان سوى تأكيد مقولة قديمة هي أن الإسلام ليس عقيدة فقط، وإنما هو دين ودنيا. ومن هنا نشر بين مسلمي فرنسا الفكرة القائلة إنه لا يمكن النظر إلى الدين على أنه مسألة شخصية بالنسبة للمسلمين أينما وجدوا.

فهل يمكن للإسلام أن يصبح فرنسياً وأهله يقرؤونه على أنه ليس ديناً فحسب، وإنما هو قانون وأخلاق وتنظيم اجتماعي وسياسي؟

(27) Le Figaro, 05/02/2016.

(28) Tarek Ramadan, Les musulmans dans la laïcité: Responsabilités et droits des musulmans dans les sociétés occidentales, Librairie Tawhid (1994).

الخاتمة

إذا كنا قد وصلنا عبر الصفحات السابقة إلى صعوبة الحديث عن إسلام فرنسي، ألا يحق لنا أن نسأل سؤالاً آخر مكملاً له، ألا وهو: هل يمكن أن يوجد إسلام فرنسي؟ ويمكن تفكيك السؤال وتحويله إلى منطوق آخر: هل يستطيع الإسلام الموجود في فرنسا أن يتحول إلى إسلام من فرنسا؟ من إسلام مستورد إلى إسلام محلي؟ وإذا أردنا تفكيك المسألة أكثر، ينبغي أن نتساءل عن مشاكل الاندماج، ليس فقط المتعلقة بالمسلمين كأفراد، ولكن كمبادئ أيضاً، بمعنى التساؤل عن منظومة القيم الإسلامية، التي يتشكل على أساسها نظام الحياة كله لدى المسلمين. بكلمات أخرى: هل يتوافق الإسلام - كما هو مفهوم ومقروء اليوم - ويمكن أن يعيش بسلام وسط المجتمع الفرنسي؟ هل يمكن لهذا الدين أن يجد له مكاناً في هذه الحضارة دون تغيير في طبيعته، في صورته المنتشرة في وسائل الإعلام الغربية على الأقل، أن يكيف معتقوه الفرنسيون مبادئ ما يسمى «شريعة إسلامية» بما يتناسب مع الثقافة الغربية الاجتماعية والعائلية، وعلى وجه الخصوص القانونية؟ وهو أهم سؤال على الإطلاق، طالما حاول تجنبه الكثير من المفكرين والمعلقين والفاعلين من الفرنسيين المسلمين وغير المسلمين على حد سواء، لأسباب مختلفة أهمها الخوف من تهمة الإسلاموفوبيا التي أصبحت مع الأيام سيف ديمقريطس المعلق فوق رأس كل من يحاول التعمق في مسألة «الإسلام والحضارة الغربية» وهي مسألة شائكة؛ إذ ينبغي على المسلمين أنفسهم، وهم أول الفاعلين المعنيين بمسألة إيجاد تلاؤم بين معتقداتهم والثقافة التي يعيشون في كنفها، وهم مطالبون ومضطرون إن أرادوا ذلك أن يتبنوا تربيّات وسلوكيات قد تكون حتماً جديدة على الأحكام والقواعد الإسلامية السائدة. ولئن كان من الممكن أن يمثل المسلمون كأفراد وبشكل شخصي إلى متطلبات الانسجام والانخراط في المجتمع الفرنسي وهو ما يفعله الكثير منهم عن طيب خاطر، فهل من الممكن أن تتخرط المنظومة الإسلامية برمتها، من جمعيات واتحادات ومجالس إسلامية وغيرها في مسعى كهذا، وتتنكر لما يسمى في عرفها «شريعة إسلامية» أو «هوية إسلامية»؟